

المطارات أو المعارضة الإيرانية التي هي موجودة بالاتفاق مع الحكومة العراقية وبموافقة إيران، أو المناطق المدنية، وكذلك استهداف مصادر عيش وعمل الطبقة العاملة في الجنوب، كالشركات النفطية والميناء، بالإرهاب أو الأعمال الإرهابية.

أما المقال الثالث، بعنوان (إعلان حالة الحرب دستورياً) في 27 آذار 2026 الذي أكد أن قرار الحرب والسلام يجب أن يكون بيد الدولة، فقد جاء متأخراً، بعد مرور شهر كامل على تحويل العراق إلى ساحة حرب ثانية بعد إيران. كما أنه يتناقض كلياً مع قرار مجلس الأمن الوطني والحكومة العراقية بتحويل الحشد الشعبي والأجهزة الأمنية حق الدفاع عن النفس في حال تعرضها للاستهداف. والأدهى من ذلك أن القرار الأخير الصادر قبل يومين لمجلس الأمن الوطني يضع الأجهزة الأمنية في مواجهة بعضها البعض؛ إذ إن إقليم كردستان يتعرض لاستهدافات يومية، في حين أن رد القوات الأمنية في الإقليم على هذه الهجمات، سواء كانت من ميليشيات داخل العراق أم بصواريخ إيرانية، لا يبدو مشمولاً بهذا القرار. وإذا ما رد الإقليم، فهل يندرج ذلك ضمن إطار الدفاع عن النفس؟ أم انه يصب باتجاه العمالة لإسرائيل وأمريكا.

وإذا عدنا إلى معضلة مجلس القضاء الأعلى، المتمثلة في عدم تحويل قراراته إلى واقع عملي وخطوات ملموسة، تكشف أن دفة الحكم، وخاصة في المؤسسات الأمنية، تسيطر عليها الميليشيات، كما تكشف حجم النفوذ الميليشياتي داخل هذه الأجهزة التي تُدار بشكل مباشر من الحرس الثوري الإيراني.

غير أن المعضلة لا تكمن هنا فقط، بل إن التخبط والورطة التي تعيشها الطبقة الحاكمة في العراق، وبشكل خاص جناحها المهيمن على كل المشهد السياسي والأمني المتمثلة بسلطة الأحزاب الإسلامية الشيعية وميليشياتها، بسبب انتظار نتائج هذه الحرب، تضع المجتمع العراقي على حافة مصير مجهول، أقله فوضى أمنية وتعميق أزمة معيشة العمال والكادحين.

إن احتمال انزلاق العراق إلى حرب أهلية اليوم أكبر من أي وقت مضى، فالنظام السياسي الحاكم في إيران لن يتردد في إشعال حرب أهلية أو فوضى أمنية في أي مكان من أجل إنقاذ نفسه، وهو لا يبالي حتى بجماهير إيران نفسها التي تتحمل تبعات هذه الحرب الوحشية وغير العادلة وغير القانونية التي تخوضها أمريكا وإسرائيل ضدها، فكيف سيوالي جماهير العراق والمنطقة؟

وهنا نود الإشارة إلى أن المشكلة السياسية في العراق لا تقتصر على الانسداد السياسي للعملية السياسية، رغم صحة هذا الوصف والتحليل، لكنها لن تُحلّ بحلّ البرلمان كما تقترح بعض الأطراف والأحزاب والشخصيات السياسية الديمقراطية والعمالية والقومية الليبرالية. بل في إنهاء هذه العملية السياسية وإخراجها من المشهد السياسي. ففي ظل هذه الظروف، لن يتمكن أي برلمان، في وجود هذه الميليشيات التي تستند عليها الأحزاب الإسلامية، من إخراج جماهير العراق إلى بر الأمان.

في هذه المرحلة الحساسة، تكمن المسألة المحورية في خلق حصانة سياسية لدى الجماهير تمنعها من الانجرار خلف هذا الطرف أو ذلك، وبحض أذنوبة الدفاع عن المذهب والدين التي أصبحت سلعة متأكلة لا تُباع ولا تُشترى. وفي الوقت نفسه، يجب تنظيم الجماهير ضمن أشكال مختلفة للدفاع عن نفسها في المناطق والأحياء وأماكن العمل، وعدم السماح لهذه الأطراف بالعبث بحياتهم ومعيشتهم. لقد فرضت علينا حرباً أهلية بين عامي 2006-2008، واختبرنا مرحلة داعش بين 2014-2017، ونعيش اليوم في خضم هذه الحرب الوحشية، وقد دفعنا ثمناً باهظاً من فقدان أعزائنا وتشرد الملايين داخل العراق وخارجه، ونتيجة كذبة الهوية الطائفية. لذلك، علينا عدم انتظار هذه الأطراف أو التحويل على دستور وقوانين تفسر بشكل انتقائي وانتهازي وتتم صياغة تهم مفرقة منها كي تُطبّق فقط إلا على معارضي هذا النظام الفاسد.

مجلس القضاء الأعلى مرآة لتخبطات السلطة الحاكمة في العراق

سمير عادل



إن ورطة مجلس القضاء الأعلى ورئيسه فائق زيدان هي جزء من ورطة الطبقة السياسية الحاكمة بأكملها في العراق. في ثلاث مقالات لرئيس مجلس القضاء الأعلى نشرت معظمها في صحيفة (الشرق الأوسط)، والتي عبّرت عن موقف رسمي للسلطة القضائية تجاه الوضع السياسي في العراق وتداعيات الحرب الدائرة بين أمريكا وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، لم تلق أذاناً صاغية لدى بقية أطراف الطبقة السياسية الحاكمة، سواء في السلطتين التشريعية أو

التنفيذية. ففي المقال الأول، حاول معالجة مسألة اختيار رئيس الوزراء عبر التفاف جديد على التفافين سابقين، ففي الأول حين قررت المحكمة الاتحادية، وهي جزء من مجلس القضاء الأعلى، بعد انتخابات 2010 الالتفاف على الدستور لتتصيب نوري المالكي رئيساً للوزراء، بذريعة أن "الكتلة الأكبر" ليست الكتلة الفائزة التي حصدت أكثر الأصوات، بل الكتلة التي تشكلت داخل البرلمان، رغم أن القائمة العراقية هي من حصلت على أعلى الأصوات في انتخابات 2010. وفي التفافه ثانية خلال انتخابات 2021، أضاف مجلس القضاء الأعلى مساراً جديداً للتفافه الأول، لإبعاد التيار الصدري عن تشكيل الحكومة وهو الذي شكل الكتلة الأكبر في البرلمان، عبر آلية غير مسبوقة وخلاقية في الإبداع القانوني، تمثلت بابتكار "الثالث المعطل" داخل البرلمان، ما وجّه ضربة قاضية للتيار الصدري وإقائه من المشهد السياسي، الذي لم يتمكن منذ ذلك الحين من النهوض مجدداً.

أما هذه المرة، ومع وصول رياح مشروع "الشرق الأوسط الجديد" بعد السابع من أكتوبر 2023 إلى العراق، وبدء تغيير موازين القوى بما لا يصب في مصلحة إيران في المنطقة، سعى فائق زيدان إلى التفاف جديد عبر إعادة تفسير الدستور. ففي مقاله المنشور بتاريخ 3 آذار 2026، والذي حمل عنوان "خطيئة التفسير الخاطي للدستور"، وبعد لقائه بـتوم باراك، المبعوث الأمريكي في بغداد، شدّد على أن تكون "الكتلة الفائزة" هي الكتلة التي تحصد أعلى الأصوات انتخابياً خارج البرلمان، وذلك من أجل تعويم رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني وكتلته، التي حازت على أعلى الأصوات، بما يتيح تجديد ولاية ثانية له وتشكيل الحكومة. ومع ذلك، لم يُنفذ هذا التفسير حتى الآن، رغم أن زيدان هدد القوى السياسية بعدم تجاوز المهلة الدستورية لتشكيل الحكومة، على الرغم من مضي ما يقارب أربعة أشهر على الانتخابات التي أجريت في 5 تشرين الثاني 2025.

وفي المقال الثاني بتاريخ 17 آذار 2026، وقد وزع على وسائل إعلام عديدة، وصف الجهات التي تستهدف البعثات الدبلوماسية بالإرهابية، لكن الجهاز التنفيذي، أي الحكومة، لم يتحرك حتى الآن سوى إطلاق الفقااعات الإعلامية والتصريحات البهلوانية، بل أصبحت دول المنطقة تُستهدف من قبل الميليشيات. ومن الجدير بالذكر أن قاموس مجلس القضاء الأعلى لم يصف الجهات التي تستهدف إقليم كردستان، سواء عبر ضرب مصادر الطاقة أو

في الأول من أيار هذا العام، نوجّه نداننا إلى الطبقة العاملة في العراق، بأنها وحدها القادرة على إنهاء فساد وجرائم ونهب الطبقة البرجوازية الحاكمة، وهي القوة التي تستطيع تفكيك الميليشيات، وإحلال الأمن، والسلام الدائم، وبناء مجتمع تُعرّف فيه هوية الإنسان بإنسانيته، لا بانتماءاته الطائفية أو القومية.

إنهاء الحرب فوراً ودون شروط!

الموقعون:

- إبراهيم أوخ
- إبراهيم عليزاده (السكرتير الأول لكومله – منظمة كردستان للحزب الشيوعي الإيراني)
- أبو وطن – عبد الكريم عبد السادة (رئيس اتحاد نقابات العاملين في العراق، وأمين اتحاد النفط والغاز والبتروكيماويات العراقي)
- أسد گلچيني (ناشط شيوعي)
- أسعد رسنمي (سكرتير اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي الإيراني)
- أذر مدرسي (سكرتير اللجنة المركزية للحزب الحكمتي – الخط الرسمي)
- أردشير مهرداد (ناشط سياسي)
- آرش كمانگر (ناشط سياسي)
- أمان كفا (المتحدث باسم "مرصد الحرية والثورة في إيران")
- أنور حسين بازگر (شاعر وكاتب وصحفي)
- بهار منذر (أمين المنظمة الشعبية من أجل التقدم – كردستان العراق)
- بروانه بكاه (ممثلة منتخبة في البرلمان المحلي في مدينة هانوفر – ألمانيا)
- ثريا شهابي (مؤسسة "مرصد الحرية والثورة في إيران")
- جون ماكديونيل (عضو البرلمان البريطاني)
- جون مولوني (نائب الأمين العام لاتحاد الخدمات العامة والتجارية – بريطانيا)
- حسن حسام (عضو قيادة منظمة راه كارگر)
- حسن جمعة الأسدي (أمين الاتحاد العام لنقابات عمال النفط والغاز والبتروكيماويات في العراق)
- حسين دولت آبادي
- خالد حاج محمدي (سكرتير اللجنة القيادية للحزب الحكمتي – الخط الرسمي)
- دشنتي جمال (سكرتير الاتحاد العام للراشدين العراقيين)
- ديانا نامي (مؤسسة منظمة حقوق النساء الإيرانيات والكرديات في بريطانيا)
- روجر سيلفرمان (أحد مؤسسي الشبكة العمالية العالمية – بريطانيا)
- رضا مقدم (من قيادة الاتحاد الاشتراكي العمالي)
- ريبوار أحمد (عضو قيادة الحزب الشيوعي العمالي في كردستان)
- ريبوار عارف (عضو قيادة الحزب الشيوعي العمالي في كردستان)
- سمير عادل (سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي في العراق)
- عثمان حاجي مارف (سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي في كردستان)
- فريدون ناظري (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإيراني)
- فؤاد قزاحي (كاتب)
- محمد علوش (أمين "اتحاد نضال عمال فلسطين")
- نادية محمود (مؤسسة تحالف امان النسوي)
- نسرین پرواز (كاتبة)

من أكثر من شهر على الهجوم الأمريكي-الإسرائيلي على إيران. آلاف القتلى، وملايين النازحين، وتدمير أجزاء من البنية التحتية الاجتماعية، هي حصيلة هذه الهجمات والحرب المستمرة حتى الآن. إن التهديدات المتواصلة بتصعيد الهجمات وقصف البنى التحتية الاقتصادية والمنشآت النووية، إلى جانب الخطر الدائم المتمثل في التدمير الكامل لأهم شرايين الحياة الاجتماعية والاقتصادية، قد رفعت بشكل كبير من احتمالات الموت الفوري لعشرات الآلاف والموت التدريجي لملايين البشر في إيران والمنطقة.

هذه الحرب، خلافاً لما يدعيه منفذوها ومؤيدوها، لا تصب في مصلحة جماهير إيران. فهذه الهجمات والوعود بمزيد من الاعتداءات لا تهدف إلى تهديد الطريق لحرية جماهير إيران، ولا إلى الدفاع عن نضاله للتخلص من الجمهورية الإسلامية. إنها حرب ضد الشعب وضد أكثر من أربعين عاماً من كفاحه من أجل الحرية والرفاه والأمن. إن انتصار أي من طرفي هذه الحرب لن يكون انتصاراً للجماهير الإيرانية، التي كانت، قبل اندلاعها، قد بدأت العمل من أجل بناء مستقبل إنساني وحر. فجماهير إيران ونضالها من أجل الحرية هما أول ضحايا هذه الحرب وأكبر الخاسرين فيها.

لقد أصبحت الآثار التدميرية لهذه الحرب على حياة الناس ومتطلبات حركتهم الساعية إلى الحرية أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

ومن أجل الدفاع عن حياة وأمن الناس في إيران، وحماية منجزات نضالهم، ودعم جهود أجيال تسعى إلى الحرية وحياة إنسانية، يجب إنهاء هذه الحرب فوراً ودون شروط. ونعتبر هذا المطلب الحد الأدنى الذي يمكن تحقيقه من خلال القوة الجماعية للجماهير في إيران وحول العالم؛ وهو مطلب لا يخفف الأضرار فحسب، بل يمهد أيضاً الطريق أمام جماهير إيران للتقدم نحو تطلعاتها في الحرية. وندعو جميع النقابات العمالية، ومنظمات ومؤسسات حقوق الإنسان، وكل القوى الحية في العالم، إلى ممارسة الضغط على أطراف هذه الحرب لإنهائها فوراً ودون شروط.

أبريل 2026

لنتوقف الحرب فوراً، فالطبقة العاملة لا يمكن أن تكون ضحية لها

أدت الحرب التي قامت بها أمريكا وإسرائيل ضد إيران إلى سقوط الكثير من الضحايا من المدنيين الأبرياء وخاصة من الأطفال والنساء الذين لا ذنب ولا مصلحة لهم في مثل هذه الحروب التي تفرض عليهم نتيجة الصراعات الدولية والإقليمية، كذلك أدت إلى دمار كبير في البنى التحتية ليس للأطراف المتحاربة فحسب وإنما لدول عدة في المنطقة، فقد كانت من تداعياتها التأثير على مصادر الطاقة من النفط والغاز، إذ تم استهداف عدد كبير من مصافي النفط والغاز والموانئ التي يديرها العمال ويعملون فيها ويكسبون عيشهم من عملهم فيها، مما أدى إلى توقف تصدير الطاقة أو استقبال البضائع في الموانئ مما عطل بل أدى إلى شلل في الحياة في دول عديدة ولاسيما العراق ودول الخليج وإيران إذ توقف تصدير النفط والغاز سوى نتيجة الضرر المتأني من تدميرها بسبب القصف أو نتيجة لسد مضيق هرمز الذي أدى بدوره إلى توقف الحياة في هذه القطاعات الرئيسية التي غالباً ما تكون مصدر أهمها وربما وحيد العيش للعمال والكادحين بل وعموم المجتمع في هذه المنطقة.

إن آثار هذه الحرب قد شملت العالم بأسره فقد ارتفعت أسعار الطاقة إلى الضعف وربما أكثر من ذلك مما يعني مزيداً من المعاناة للعمال والكادحين وذوي الدخل المحدود والموظفين إذ شهدت الأسعار في معظم دول العالم بالارتفاع موازاة لارتفاع أسعار الطاقة ومن ثم فإن الطبقة العاملة العالمية تتحمل جزء كبير من أعباء هذه الحرب التي لا ناقة لها فيها ولا جمل.

وإننا في جريدة صدى العمال وفي الوقت الذي ندين فيه بأشد العبارات هذه الحرب فإننا نعلن وقوفنا إلى جانب طبقتنا العاملة في العراق وأشقائنا العمال في إيران وفي دول الخليج وفي ذات الوقت ندعو الطبقة العاملة في الولايات المتحدة إلى إدانة هذه الحرب وعدم التعامل مع دعواتها، الذين جعلوا من الحروب وسيلة للبحث عن الأرباح للشركات الرأسمالية التي تتعامل مع الحروب كونها تجارة مربحة.

لنتوقف الحرب فوراً دون تأخير

جريدة صدى العمال الجديد

بالديهيّة السابقة، التي كانت وما زالت المصدر الوحيد للخلاف والصراع الطبقي سواء على الصعيد الاجتماعي الواقعي أم على الصعيد السياسي والإيديولوجي والدعائي.

لذا فإننا نرى أنّ التصدي وإعلان الحرب من قبل الآخرين على ما قامت به الماركسية من اكتشاف لتلك الحركة الاجتماعية للطبقة العاملة (أي الميل الشيوعي داخلها) وإعطاءها أفقاً نظرياً مهماً، كانت تخاض أولاً من قبل العدو التقليدي لهذه الطبقة، - أي الطبقة البرجوازية - وفي معظم الأحيان بشكل علني متخذاً من الدعاية الفكرية المضادة، وعلى صعد مختلفة، وسيلة له لإنتاج التصورات الساذجة عن الشيوعية من جهة، أو الأفكار المضادة لها من جهة أخرى، إذاً الطبقة البرجوازية قد أدركت أنّ ما قام به ماركس من إعطاء تلك الحركة اجتماعية للطبقة العاملة، أفقاً يهدد النظام الرأسمالي برمته منذ انبثاقه اليوم، يُعدّ شيء في غاية الخطورة، يتوجب بالنسبة للأعداء الطبقيين (واجب) انتهاج التعمية الفكرية وممارسة الخداع بشتى الوسائل تحت لواء البرجوازية كونها من أخطر أسلحة الحرب المضادة للطبقة العاملة.

إنّ تلك الحرب وذلك التصدي يأخذ دائماً أشكال متعددة، ويهدف لغاية واحدة، وهي عدم المساس بكنه النظام الرأسمالي، وتبدأ تلك الحرب وذلك الخداع بشكل واسع مستنداً بشكل جوهري إلى تحريف التصور المنطقي للواقع الطبقي، وهذه المهمة لا يمكن الاستهانة بها فهي تأتي عن طريق تنسيق عالي وباحترافية دقيقة، إذ يتم ذلك باستنفار جميع إيديولوجيات البرجوازية وعلى رأسها (الديمقراطية) التي تبرير القتل والعدوان على الدول مثل (العراق، أفغانستان، ليبيا، وفنزويلا، وإيران)، وديمقراطية إثارة الحروب الأهلية، وقبول نهب ثروات الشعوب، الذي يرافقه الادعاء والتطويل بأعلى الأصوات للحرية والديمقراطية الكاذبة، وانتهاءً بالانحطاط الذي تمثله الأفكار الفاشية والقومية والدينية والطائفية التي أسهمت في ظهور القاعدة حركة طالبان وداعش ومعظم الحركات الميليشيائية المتطرفة في دول عديدة كسوريا والعراق وغيرها، وهذا الامتداد يشكل بامتياز تلك الآلة الضخمة التي تمارس التعمية الفكرية وتقصف المجتمع بأفكارها المضللة وبشكل يومي، ومن ثم لا يمكن والحال هذه أن تفهم من الشيوعية سوى ما تسوّقه تلك الآلة.

أما من يقف بالتضاد مع ذلك التشويه المتأني من البرجوازية فلا يجد أمامه سوى الصورة والفهم المشوه المشوّع بما فرضته المدارس الكلاسيكية التي تدعي الانتساب للماركسية، التي ابتعدت أساساً عن جوهر الشيوعية الحقيقي المذكور آنفاً.

في معرض تمسكنا بتعريف الشيوعية أنف الذكر، علينا أيضاً أن نفرق بين أولئك الذين ينصبون العداء لها، منطلقين من فهمهم لها كونها إيديولوجية (فقط)، فهؤلاء لا يمكن لهم النفاذ الى واقع الشيوعية المتمثل بحركتها المضادة للرأسمالية، لذا فإنّ تقييماتهم تنطلق من واقع فكري بحت - عدا قسم منهم - وهم ينقسمون بدورهم الى قسمين: الأول هم الذين يعلمون بدقة ما تعني الشيوعية بالتحديد، وما تشكّله من خطورة على وجودهم كونها تسعى إلى إسقاط نظامهم الرأسمالي، وهؤلاء هم الطبقة البرجوازية الواعية بمعنى الحركة الاجتماعية للشيوعية، والأكثر دهاءً وتأثيراً على المجتمع من حيث الدعاية والتخريف فهم يمتلكون الإعلام الخادع والمال والسلاح، بل وبإمكانهم نسف الكرة الأرضية برمتها ولديهم كامل الآلة الإعلامية ووسائل التطور، وهم يعملون عن عمد وبشكل ذؤوب على إدامة تقديم الشيوعية (كإيديولوجيا) وحسب، ويقفون صفاً واحداً بمعياً ما يلتحق بهم - وفقاً للمصلحة المشتركة القائمة على تقديس النظام الرأسمالي - من المدافعين عن الأفكار القومية والدينية بكل أنواعها وتفرعاتها سواء في أطرها ومشاريعها السياسية أم في استغلالها للمجتمع على الصعيد الاقتصادي، وهي تُعدّ من ضمن بنية للنظام الرأسمالي الفكرية والاقتصادية.

إن هذا القسم حريص على محاربة الشيوعية وهو يرتبط من هذه الناحية مع القسم الثاني فعلى سبيل المثال فإنّ الرئيس الأمريكي ترامب غالباً ما يوجه (تهمة) الشيوعية إلى الحزب الديمقراطي الأمريكي في معرض صراع الجمهوريين معهم.

التتمة على الصفحة الرابعة

قراءة أخرى للشيوعية

فالج مكطوف

واضح تماماً أنّ جزءاً من مهمتنا يكمن في إيضاح المعنى الحقيقي للشيوعية، وهذه معاناة جدية، ولا سيما وأنها تأتي بعد تراكم قناعات كثيرة بأنّ الشيوعية هي مجرد (إيديولوجيا) تحلق في الهواء مثلها مثل الإيديولوجيات البرجوازية، ولا شك أنّ الشيء غير المنطقي هو الإصرار على القيام بتصنيف الشيوعية والتعامل معها، كونها مجرد (إيديولوجيا) وحسب وليست واقعاً اجتماعياً موجوداً وهذا التعامل يتبناه أعداءها بالإضافة الى الكثيرين من الذين اتخذوا من بالتنظيرات الماركسية ديناً وتعاملوا معها كونها صنم يجب تقديسه، ومن هنا كان علينا أن نوضح ذلك الالتباس وتلك الفكرة المغلوطة عن الشيوعية التي تحصرها بالمعنى الإيديولوجي والصراع حوله؟ ولعل قول ماركس في الإيديولوجية الألمانية (كل ما عرفه أنني لست ماركسياً) لهو دليل على إنكار الصفة الإيديولوجية، عن الشيوعية وبالتالي عن الماركسية أيضاً.

ابتداءً لا بد من القول أنّ فهم الشيوعية بما هي كذلك، لا بد له أن يراعي واقعاً مفروغاً منه - ولكنه للأسف يبتعد عن دائرة التركيز والاهتمام لمعظم المهتمين من الثوريين والمؤمنين بالماركسية - وهو أنّها حركة اجتماعية قبل كل شيء وتتعلق فقط بالطبقة العاملة، وبالمقابل فإنّ كل الحركات الاجتماعية أو السياسية التي لا ترتكز على الطبقة العاملة لا تؤدي يقينا إلى اشتراكية ماركس، فهذه الطبقة تُعدّ بشكل واقعي ودائم مناهضة للرأسمالية بشكل يومي وتخوض مجابهة معها ظاهرة كانت أم مستترة، والحقيقة فإنّ الشيوعية لم تنبثق إلا من أحشاء النظام الرأسمالي فهي ليست أفكار تعنى بها ماركس، وإنما عمل نضالي لا يحتاج الى فلاسفة في غرف عاجية بل الى طبقة ثورية لديها الإمكانيات من قيادة المجتمع نحو الثورة ضد النظام الرأسمالي الظالم، وبهذا المعنى فهي إذن تقتزن بوجود هذا النظام وتلازمه، ومن ثم فإنها معنية - بواسطة حزبها الثوري - وبشكل رئيسي بإسقاطه بطريقة غير تصالحية، ولكن الموضوع هنا يخضع لتوازن القوى، إذ يؤكد التاريخ أن الطبقة العاملة نجحت بإسقاط سلطة البرجوازية في كومونة باريس وثورة أكتوبر الاشتراكية، لذا فإنّ هذا الواقع يعطي فهماً للشيوعية غير الذي يريد ترويجه سواء أعداءها أو المتدينين بدين الشيوعية الخيالي.

هذا الفهم يرتكز نظرياً على المفهوم المادي للتاريخ الذي يأخذ من صراع الطبقات أساساً له، وهذا المفهوم يحتاج دائماً إلى التأسيس باتجاه المنابع الأولى للماركسية، كونها النظرية التي ساهمت في اكتشاف وتعميق الميل الشيوعي داخل الطبقة العاملة كواقع مادي على الأرض ومن ثم يُعدّ مفهوماً قيمياً كمرحلة تابعة ولاحقة، على أنّ خصوصية هذا التوجه تحتفظ بقدرة كبير وخيار ملموس لملاحقة الحقيقة في الصراع والتناحر بالإضافة الى الخيارات النظرية والسياسية كما هي كذلك.

أمام السير المستقل لهذه الحركة الاجتماعية التي فهمها ماركس وبنى نظريته عليها، تسير بالتوازي سنن الفهم السطحي الذي يمارس تأثيره بشكل خطير، وهذا الفهم عادة ما يأخذ سنده وحثه من الانطباع الفج الذي يجعل ما هو سائد بشكل مشوه، أساساً ومنطلقاً بانسأ لفهم الشيوعية، وسوف يتم التوصل في كلا التوجهين، سواء على صعيد المعرفة الحقّة التي يمثلها الفهم المادي والواقعي للشيوعية، أم على صعيد تلك النظرة السطحية التي أسهم في تعميمها ذلك الفهم الفج للشيوعية.

وهنا ومن وجهة نظر المفهوم المادي للتاريخ، لا بد من القول والتأكيد على أنّ ما حاول (ماركس ولينين ومن ثم منصور حكمت) - والأخير هو ثالثة الأثافي في الدفاع عن الشيوعية التي نحاول توضيحها - إيصاله عن طريق كتاباتهم يتمحور حول واقع يفترض أن يكون بديهيّاً بالنسبة لمعظم الشيوعيين الذين يؤمنون برواية ماركس عن الشيوعية، وهو أنّها، أولاً وقبل كل شيء، وكبديهيّة، تُعدّ حركة اجتماعية لميل ثوري داخل الطبقة العاملة، أمّا الانعكاس الإيديولوجي والفكري - كونه إطار نظري لهذه الحركة - فإنّه يأتي كمفسر، بشرط إقراره

أحمد الشرع مجرم ولا ينبغي الترحيب به!

والحانات، تُعد أمثلة على محاولات أحمد الشرع وسلطته لإقامة نظام إسلامي في سوريا على غرار داعش.

الولايات المتحدة، التي أوصلت أحمد الشرع إلى السلطة في سوريا ودعمته بكل قوتها، فعلت ذلك بطريقة مشابهة لدعم طالبان في أفغانستان وفرضها على المجتمع. كما أن الحكومة الألمانية، منذ البداية، سارت في اتجاه هذه السياسة الرجعية الأمريكية، وفي خضم جرائم الشرع ضد بعض المدن الكردية في سوريا، قامت بدعمه وتسعى لاستقباله. إن هذه السياسة من قبل الحكومة الألمانية تُعد بشكل مباشر وغير مباشر محاولة لمنح الشرعية لسلطة الشرع ذات الطابع الداعشي، وذلك فقط من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية وتعزيز موقع الشركات الألمانية في الترتيبات الجديدة في سوريا والمنطقة. وهذه السياسة تمثل مشاركة في دعم سلطة مجرمة في سوريا ضد جماهير سوريا الحرة، ولا تمثل جماهير ألمانيا المحبة للحرية.

بدلاً من استقبال ودعم أحمد الشرع، ينبغي على ألمانيا، بالتعاون مع جميع الدول الأوروبية، العمل على إنهاء سلطة أحمد الشرع المؤقتة، وإقامة سلطة حرة، علمانية وغير قومية، بمشاركة مباشرة من الجماهير السورية الحرة بجميع مكوناتها.

وفي الوقت الذي تطالب فيه بإلغاء زيارة أحمد الشرع إلى مدينة برلين، ندعو جميع الأحرار في ألمانيا إلى رفع صوت الاحتجاج ضد هذه الزيارة وفضح سياسة الحكومة الألمانية. أحمد الشرع، بصفته مجرماً، يستحق الفضح لا الترحيب.

الحزب الشيوعي العمالي الكرديستاني تنظيم الخارج 29 مارس 2026

من المقرر يوم الاثنين الموافق 30 مارس، أن يقوم أحمد الشرع، الرئيس المؤقت لسوريا، بزيارة مدينة برلين في ألمانيا، حيث سيتم استقباله من قبل المستشار الألماني فريدريش ميرتس.

خلال عام واحد فقط من توليه السلطة، ارتكب أحمد الشرع ثلاث جرائم



إبادة جماعية كبيرة ضد العلويين والدروز والأكراد، راح ضحيتها آلاف الأشخاص، ولا تزال آثارها الكارثية على سكان تلك المناطق مستمرة حتى الآن. وكانت آخر هذه الجرائم في هذا الشهر، حيث شن أنصار أحمد الشرع هجوماً وحشياً على المسيحيين في بلدة السقيبية.

وبالتزامن مع هذه الهجمات والجرائم والإبادة الجماعية، يواصل أحمد الشرع وسلطته يومياً قمع وتقييد الحريات السياسية والفردية والاجتماعية. حتى الآن، تم اغتيال مئات الأشخاص، واعتقال مئات آخرين أو إخفاؤهم قسراً، ومن بينهم العديد من الشخصيات والنشطاء السياسيين والمنتقدين والنساء. كما أنه، من خلال إصدار عدة قوانين واعتماد إجراءات رجعية وقمعية، شن هجوماً واسعاً على الحقوق الأساسية للنساء والأطفال وبنية المجتمع المدني. ومن بين هذه الإجراءات والقوانين الأخيرة المتعلقة بملابس النساء وتغيير مظهرهن وزيتهن في المدارس والمؤسسات الحكومية، وإنشاء 70 مدرسة ابتدائية إسلامية خلال عام واحد لتعليم الأطفال، إضافة إلى الهجوم على أماكن الحفلات والمناسبات

تتمة قراءة أخرى للشيوعية

الطبقة العاملة، والحقيقة يجب القول أن الضرر الذي جلبه المناصرون الإيديولوجيون للحركة الشيوعية يوازي ضرر الذي يشذون الهمم لمعادتها وربما سهل عليكم مهمتهم في عدائها والتحريض عليها تحت شعار (فكر ضد فكر وإيديولوجيا ضد إيديولوجيا).

إن جزء من التصورات والإيمان الإيديولوجي لهذا القسم تكمن في تقديس تجارب مثل تجربة الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية أو الصين أو كوبا وغيرها من التجارب التي مثلت الشكل (الرسمي) والإيديولوجي للشيوعية بحيث ظهرت المدارس الإيديولوجية مثل الستالينية والتروتسكية والماوية والجيوفارية وغير ذلك، والمصيبة أن تلك المدارس تركز على النصوص والخلافات الفكرية دون الالتفات إلى مصير ومصالحة الطبقة العاملة عموماً وتيارها الاشتراكي (الشيوعي) بشكل خاص، ولا يزال إلى يومنا هذا من يطلقون على أنفسهم ستالينيون وتروتسكيون وماويون وهم بهذا يقفون دون إدراكهم بجانب القوى المضادة، إذ لا يزال الانتماء إلى صفوفهم يشترط القناعة الفكرية بتلك المدارس، وليس بقدر تبني قضية الطبقة العاملة وميلها الشيوعي، لذلك كان هذا بمثابة الفخ الإيديولوجي للشيوعية الذي تبنته حركات اجتماعية برجوازية أو برجوازية صغيرة، الذي جاء على حساب التطبيق أو الدعوة للتطبيق العملي، الذي لا يمت إلى الطبقة العاملة بصله، على أن تبني تلك الحركات للماركسية، يُعد من أخطر ما تعرضت له الحركة الشيوعية إذ أدى إلى ابتداء دين جديد خلقه المغرِقون بالأدلجة، إن لمكافحة هذا التوجه أهمية كبيرة، بالنسبة للعمال والكادحين الذين يرزحون اليوم تحت تصورات قومية أو دينية ومذهبية وحتى تصورات تتعلق بالبرجوازية الصغيرة

والحقيقة فإن أولئك الذين لديهم تصور سطحي عن الشيوعية، (لاسيما الأحزاب الديمقراطية الغربية والأحزاب القومية والدينية وغيرهم)، يتأثرون بما تروجه الدعاية البرجوازية فهي مصدر مهم ومهيمن على تصوراتهم ومعلوماتهم، وأحياناً مصدر إلهامهم، كمريدي الفكر القومي والديني مثلاً، ومؤكد أن هؤلاء لهم تأثيرهم الكبير في الإخلال بتوازن القوى.

أما القسم الثاني الذي ينظر إلى الشيوعية بوصفها محض إيديولوجية أو مجرد فكر وليست واقعاً ملموساً، فإنه ينطلق من موقف محايد إزاء الطبقة العاملة بل وإزاء كافة الطبقات، لأنه وبرغم تمسكه وتعلقه الإيديولوجي بالماركسية واليسار وحتى ادعائه بأنه شيوعي، فإنه لا يرى ذلك الدور الحاسم للطبقة العاملة في تغيير النظام الاجتماعي القائم وإن كان يتبنى في معظم الأحيان الأفكار التي تدافع عنها، بل ربما يشهر عداءه للقسم الأول، ولكن ما يميز هذا القسم هو داء التبني الإيديولوجي للماركسية لا كونها نظرية للتغيير بل يأخذها كعقيدة جامدة، تصل إلى حد تحويرها إلى قناعة دينية تتماهى مع الفكر اللاهوتي.

وما يؤسف له أنه قد كتبت لسيادة هذا التصور الغلبة، وأصبحت المناداة بالدفاع عن الأصل الاجتماعي للشيوعية أي الطبقة العاملة محط سخريه، إذ أصبح كل شيء مقدس وتم تقديمه للمجتمع على افتراض أن الشيوعية هي أفكار بديلة للآديان وللقناعات الإيديولوجية والثقافية التي تمثل البنى الفوقية للمجتمعات وليست نظرية للثورة على المجتمع الرأسمالي، لم ينتج للحركة الاجتماعية تشكيل نفوذ في وسط التفوق الإيديولوجي المضاد ومن هنا كانت نرى كثرة ردود الأفعال السلبية المضادة للحركة الشيوعية الحقيقية، التي تركز على نضالات

إن حل قضية فلسطين يوفر الأرضية لفرض التراجع على تيارات الإسلام السياسي وارهابه والرجعية عموماً ويدفع بالشفافية والنضال الطبقي للأمام وسائر الحركات والاحتجاجات الاجتماعية الواقعية والنضال الاشتراكي في فلسطين والمنطقة.

من قرارات المؤتمر السابع للحزب الشيوعي العمالي العراقي